

دور الوقف الاسلامي في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر

The Role Of The Islamic Waqf To Achieve Sustainable Development In Algeria

د. بن يوب محمد*،

¹ المركز الجامعي غليزان، الجزائر medbenyoub13@gmail.com

تاريخ الاستلام: تاريخ القبول: تاريخ النشر:

2019-06-22 2019-10-13 2019-12-25

ملخص:

مع تقلص إيرادات المحروقات وضعف أداء القطاع العام دخلت الجزائر في أزمة تنموية متعددة الأوجه، وصلت إلى حد هدر للبيئة الشيء الذي يتطلب إعادة النظر في نموذج التنمية المتبع. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الوقف الإسلامي كتجربة واعدة كشفت عن غاياتها في واقع المجتمعات الإسلامية القديمة والحديثة ، ومن ثمة أهمية توظيفه في التنمية في الجزائر المعاصرة وخاصة ما تعلق بالتنمية المستدامة .

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة ، التمويل ، القطاع العام ، الوقف ، المجتمع المدني .

Code JEL :QO1.D92.J45.Z12.Z13

Abstract:

With the falling prices of fuel which account for the bulk of the country's foreign exchange earnings. and the weak performance of the public sector, Algeria has entered into a multi-faceted development crisis, which has reached the point of wastage and environmental damage. which would require revising the development paradigm .

This study aims to demonstrate the role of the Islamic Waqf as a promising experiment that revealed its purpose in the reality of the ancient and modern Islamic societies. Consequently, it is important to use it in Algerian development, especially in relation to sustainable development.

key words : sustainable development, Funding, public sector, El-Waqf , civil society

Code JEL :QO1.D92.J45.Z12.Z13

* الباحث المرسل بن يوب محمد الايميل: medbenyoub13@gmail.com

مقدمة :

يشكل موضوع الوقف الاسلامي واحدا من المواضيع الفكرية التي حظيت باهتمام متزايد منذ أكثر من عشرين سنة بصفته نظاما مجتمعيا واعدة يقدم حولا للالتزامات المتعددة التي تعيق تطور المجتمعات العربية الإسلامية المعاصرة ، بعد مرحلة تعرض خلالها نظام الوقف إلى إجراءات حكومية اضررت بمؤسساته كثيرا من خلال بيروقراطية الدولة القطرية التي تشكلت في الفضاء العربي الإسلامي بعد منتصف القرن العشرين ، فتحول بموجب هذه الاجراءات من مؤسسة أهلية كانت تتمتع بدرجة عالية من الإستقلال المالي والإداري والوظيفي إلى مؤسسة حكومية تحت سلطة الدولة وخدمة لإهدافها بعدما تنامي نفوذها في المجتمع وما ترتب عنه من شلل لمؤسساته المدنية. حيث عملت الكثير من الحكومات العربية الإسلامية على إضعاف القطاع الوقفي ومصادرة أمواله وإخضاعه للسيطرة الحكومية .

يجب إنتظار التحولات التي عرفتها إستراتيجيات التنمية للدولة الوطنية وتوجهاتها السياسية الليبرالية مع نهاية القرن العشرين ليعاد الإعتبار لدور المجتمع المدني ليكون فاعلا وشريكا وداعمالها في خدمة الصالح العام ، ومن ذلك إعادة توظيف مؤسسات الوقف في التنمية .وعلى هذا الاساس نطرح الاشكالية التالية : ماهو الدور الذي يمكن ان يلعبه الوقف الاسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟

تنبثق عن هذا التساؤل الجوهري مجموعة أسئلة فرعية يمكن صياغتها كما يلي : ماهي الظروف التي حتمت إحياء دور الوقف الإسلامي لإحداث نهضة حضارية عربية إسلامية؟ وكيف يمكن ان يساهم في تحقيق تنمية شاملة في الجزائر وخاصة ما تعلق بالتنمية المستدامة ؟ وماهي الاليات الجديدة التي تنتهج لتحقيق ذلك ؟

اهمية الدراسة :

تكمن اهمية تناولنا لهذه الدراسة في أنها تتزامن مع تنامي النقاش الاكاديمي والسياسي الرسمي في المنطقة العربية الإسلامية حول إحياء نظام الوقف كحل إسلامي للآزمات التنمية التي تواجهها مجتمعات هذه المنطقة .إنها محاولة عملية ضمن محاولات أخرى تسعى للتناغم مع تزايد إقبال منظمات المجتمع المدني على إنشاء مؤسسات وقفية أدخلت صيغا جديدة في طريقة إشتغالها .ويضاف الى ذلك السعي المستمر لكثير من الحكومات العربية الإسلامية ومنها الجزائرية الى توظيف عوائدها في تقديم خدمات مختلفة لأفراد المجتمع تنسجم في كثير من الحالات مع السياسات العامة للدولة .

ومما يدعم تنامي الإهتمام العملي والعلمي بنظام الوقف ومؤسساته تفاقم جهة مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة في المجتمعات العربية الاسلامية المعاصرة ، وامكانية

اعادة توظيف نظام الوقف من جديد بصيغ جديدة لحل هذه المشكلات ⁽¹⁾ و في مقدمتها تحقيق تنمية مستدامة .

أهداف الدراسة :

- إبراز محدودية نماذج التنمية المتبعة المستوردة لتحقيق تنمية شاملة في البلدان العربية الإسلامية
- التعرف على طبيعة نظام الوقف وخصائصه
- التعرف على الأساليب والصيغ الحديثة الممكن إنتهاجها في إستغلال الوقف في الجزائر في المجالات التنموية المختلفة
- الوقوف على الدور الحضاري للإسلام كعقيدة ومنهج عملي منظم للتنمية الشاملة بديل للنماذج التنموية الغربية المستوردة .

فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضيتين اساسيتين وهما :

- شكل الوقف الاسلامي نظاما بقواعد خاصة وجه لخدمة المجتمعات الاسلامية
- ظل اعتبار الوقف كنظام بقواعد وطرق إستغلال خاصة به وكأحد اشكال التكامل الاجتماعي الإسلامي سيمكن إحيائه من إحداث إنطلاقة تنموية متوازنة كشفت عن نجاحاتها تاريخيا وحاضرا.
- اثار الوقف الإيجابية على التنمية المستدامة تتطلب توافق بين فواعل إجتماعية من منظمات المجتمع المدني والسلطات العمومية .

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى المقاربات التي تناولت التنمية المستدامة من منظور إسلامي من خلال إبراز دور الوقف في الحركية التنموية في المجتمعات العربية الإسلامية. كما إعتدنا على الدراسة الميدانية من خلال معايشة ملزمات الوقف واثاره ،والإستناد إلى التقارير الرسمية والإعلامية التي تطرقت إلى مشكلات التنمية المستدامة بالجزائر، والحلول التي يمكن أن تقدمها مؤسسة الوقف إليها.

الدراسات السابقة :

لقد كان الوقف منظومة إجتماعية خيرية بدأت تشتغل في المجتمعات الإسلامية مع ظهور الإسلام وأساسها الموازنة بين العمل الخيري لنيل الثواب في الآخرة والعمل الدنيوي الموجه لخدمة الصالح العام. ولذلك كان ولا يزال موضوعا ثريا لدراسات متعددة التخصصات تماشيا مع تنامي الأوقاف وأنواعها ومجالات توظيفها ، ومنها العمل على تحقيق تنمية مستدامة

كان الوقف من أوائل فروع الفقه الإسلامي الذي تناولته الدراسات إبتداء من القرن الثاني الهجري من زاوية التعريف به وتأصيله الشرعي ومقاصده . ومن الفقهاء الرواد الذين ألفوا في نظام الوقف منذ منتصف القرن الثالث الهجري، نذكر هلال بن يحيى المعروف بهلال الرأي. فقد كان السباق في تأليف أول كتاب مستقل في فقه الوقف بعنوان أحكام الوقف صدر عن مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد سنة 1355هـ. ومع إنتشار الإسلام وتأسيس الدول الإسلامية تنامى دور الوقف كنظام يحقق التكافل الإجتماعي، وكأسلوب مشاركة المجتمع الأهلي السلطة القائمة في خدمة الشؤون العامة للرعية . ومن الأعمال التي كشفت عن هذه الممارسات الفقهية ما ذكره الدكتور أبو القاسم سعد الله في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر الى الرابع عشر هجري (16-20) ، وفيه يقول عن الوقف أنه "من أهم مظاهر الحياة الإسلامية ، فهو أساسا يعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم وعن إحساسه العميق بالتضامن في العهد العثماني نتيجة إعتبارات سياسية وإقتصادية"⁽²⁾.

ومواكبة للعقبات التي واجهتها منظومة الوقف في البلاد العربية الإسلامية وحالت دون تفعيل صيغها في التنمية المجتمعية، ظهرت دراسات عرت القوى التي تعمدت عرقلة الإستغلال الأمثل لهذه المنظومة . كانت الحكومات الإستعمارية أول من أعاق عمل الوقف سواء بالتضييق أو المصادرة لأملكه حتى تقضي على الموارد المادية والمالية التي تدعم المجهود الحربي للشعوب الإسلامية المستعمرة في مقاومتها للمحتل. فقد كانت مصادرة أملك الوقف أولى الاجراءات الإستعمارية في الجزائر في دراسة قام بها الباحثان عبد الحق بنتفات ونوال بن عمارة تحت عنوان "الوقف الاسلامي في تحقيق المستدامة ، عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الاوقاف"، وقدمت في المؤتمر العلمي العالمي الخامس وموضوعها "الوقف الاسلامي : التحديات وإستشراف المستقبل". لقد كشفت هذه الدراسة عن إصدار الإدارة الفرنسية للعديد من القرارات و المراسيم ،ومنها قرار سبتمبر 1830 القاضي برفع الحصانة عن الأملك الوقفية لتسهيل تداولها في السوق العقارية لتسيير أملكها من طرف المستوطنين، أو السلطات الإستعمارية نفسها و تحويل نشاطاتها وفق رغباتها. ولم يسلم منها إلا القليل حصر نشاطه في مجالات ضيقة مثل المساجد و الكتاتيب والزوايا

وسيتنم التأليف في كوابح توظيف الوقف مع تواصل التضييق عليه مع نيل الشعوب العربية الإسلامية و إستقلالها وقيام الدول الوطنية فيها ، وخاصة تلك التي إختارت أسلوب التنمية للارأسمالي ذو الإتجاه الاشتراكي وملازمها الحزب الواحد مثل مصر ، العراق ، سوريا والجزائر . وبموجب هذا التوجه قدمت الدولة نفسها علمائها المحرك الاساسي للتنمية من خلال قطاع عام سواء في الجانب الخدمي أو الإنتاجي *الشي الذي ضيق على المبادرات الفردية، ومن ذلك النشاطات المرتبطة بمداخل الأوقاف .تتوافق هذه الممارسات مع العلاقة التسلطية التي ربطت الدولة بالمجتمع المدني تماشيا مع طبيعة نظام الحكم المتماهي مع هذه الدولة⁽³⁾

ومع تفاقم أزمات التنمية في المجتمعات العربية الإسلامية وفشل نماذج التنمية المنتهجة، ظهرت حركات فكرية سياسية مع بداية السبعينيات من القرن الماضي تنادي بالإسلام كبديل وخيار لحل هذه الازمات .تستند شرعية خطاباتها إلى أنها تشكل إمتدادا للحركة النهضوية الإسلامية وهدفها أسلمة المجتمع و الدولة . ولم تتردد في الإفصاح عن مرجعياتها الفكرية و الإيديولوجية الإسلامية مثل كتابات وأطروحات ابن باديس ومالك بن نبي. وعلى هذا الأساس طرحت النخب الإسلامية الوقف كحل مبدئي لإعطاء دفع جديد للتنمية المجتمعية، فإنعقدت من أجل ذلك ندوات تناولت قضية الوقف من زوايا مختلفة نذكر منها:

- الندوة الأولى التي عقدها معهد البحوث والدراسات الكائن ببغداد في مدينة الرباط من 18 الى 20 أفريل بعنوان "مؤسسة الأوقاف في العالم العربي الإسلامي"
- الندوة الثانية عقدها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة من 1983/12/24 الى 1984/1/5 وكان موضوعها " إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف "

ومهما أختلفت الأبحاث حول نظام الوقف باختلاف الرؤى والمنطلقات ، فإنها تلتقي في نقطة واحدة وهي أن هناك إهتمام متزايد لدى المجتمعات الاسلامية بمؤسسة الوقف وضرورة النهوض بها .فكما كشفت عن فعاليتها في الماضي ، فهي اليوم باتت أكثر فعالية وجدوى .يتوافق ذلك مع بداية تراجع مساهمة الدولة في الإنفاق العام وإنحسار دور دولة الرعاية L'Etat Providence،وتصاعد حركة التجديد الإسلامي منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين المطالبة بأسلمة الدولة والمجتمع

المحور الأول : الإطار النظري لدراسة الوقف و التنمية المستدامة

اولا : تعريف الوقف ومستنده الشرعي

1- التعريف اللغوي :

الوقف في معناه اللغوي هو الحبس والمنع مثل قولهم أوقف الدابة ، أي حبستها عن مكانها⁽⁴⁾ بهدف معين .وفي سياقه الشرعي ، فإنه صدقة جارية يضع الواقف ملكا له من أجل إنفاقه خصيصا في أعمال المتعددة المجالات تقربا لله

2 - التعريف الإصطلاحي :

يندرج الوقف ضمن المجال الفقهي تناوله الفقهاء على إختلاف مذاهبهم ابتداء امن عصر التدوين في القرنين الهجريين الثاني والثالث حيث تضمنت كتبهم مفهوم الوقف ومؤسساته وطريقة تفعيله ومجال اشتغاله ،ومن اهم التعاريف الفقهية للوقف :

- تعريف المالكية : " هو حبس العين عن التصرف فيها بالتصرفات الناقلة للملكية كالبيع والهبة والوصية والتبرع بمنفعتها لجهة من جهات الخير تبرعا لازما على وجه التأقيت لمدة معينة، أو التأييد مع بقاء العين على ملكية الوقف " ⁽⁵⁾

- تعريف د.محمد عمارة : " الوقف هو حبس العين على ملك الله تعالى ،فتنتقل الملكية من الواقف الى الله تعالى ،وتعود المنفعة على العباد " ⁽⁶⁾

- تعريف محمد بدري باشا : " حبس العين عن أن يملكها أحد من العباد ، والتصدق بمنفعتها على الفقراء ولو في الجملة ، أو على وجه من وجوه البر " ⁽⁷⁾

يتضح من خلال هذه الطائفة من التعريفات أن أساس الوقف أن يمنع التصرف في رقة العين المنتفع بها بشكل دائم . وعلى هذا الاساس ، فان وقفها وجعلها على حكم ملك الله تعالى يحرم عليه بيعها أو رهنها ، أو إهائها ، أو توريثها. فيجب الإنتفاع منها بصرفها في الأعمال الخيرية والمنافع العامة بما يناسب الشرع

ملاحظة اخرى تبرز من خلال التعريفات السابقة للوقف ، وهي أن هذا النظام يرتبط بشكل كبير مع مختلف جوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ، إلى جانب إرتباطه الوثيق بالجوانب الروحية والإخلاقية ⁽⁸⁾

الاصول الشرعية للوقف

استند الفقهاء الذين عالجوا موضوع الوقف في تأصيلهم له الى أدلة كثيرة من القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس، فتدبر القرآن الكريم يجعلنا نقف على عدة آيات تحث على بذل الصدقات شاملة الوقف حتى يتقرب بها العبد المتصدق إلى الله ، ومنها قوله تعالى " لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون " ⁽⁹⁾ . إلى جانب آيات اخرى تحث المؤمن على العطاء والصدقات التطوعية مثل : " يا أيها الذين آمنوا إنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم

من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم باخديه إلا أن تغمضوا فيه وأعلموا أن الله غني حميد" (10). ومن الأدلة التي تبرز شرعية الوقف في السنة النبوية ما ورد في عدة أحاديث نبوية منها قوله صلى الله عليه وسلم " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو عمل ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له " (11). ومن خلال هذا الحديث يبرز الوقف كأحد الأمثلة عن الصدقة الجارية لميزة الديمومة فيها . كما شكل كل من الإجماع والقياس مستندان أعطيا المشروعية للوقف حيث أجمع العلماء على جواز الوقف من خلال ممارسات الصحابة ، ومن ذلك وقف عمر بن الخطاب الذي لقي مباركة الرسول صلى الله عليه وسلم (12). وكثيرة هي الكتب الفقهية التي فصلت في مشروعية الوقف عن طريق القياس بالإستدلال بنموذجي المسجد والعق ، أي تحرير العبد من الرق. وأساس قياس الوقف حسب الفقهاء على هذين النموذجين أنه " إذا جاز هذا النوع من إخراج الملك لمصلحة العباد أو إرجاء الثواب في الآخرة، فإنه يجوز إخراج الملك أيضا لمصلحة المعاش للإعانة على تدبير أمور الحياة " (13) أسس إستغلال نظام الوقف :

-إحترام إرادة الواقف : يمنح الواقف إستنادا إلى النصوص الشرعية تحديد شروط تنفيذ الملك الموقوف من تحديد لربع الوقف الى الجهة التي يرغب صرفه فيها وفق الشرع بما يحفظ الدين والنفس والعقل. ولذلك يبطل كل شرط يخالف مقاصد الشريعة (14) -تعيين هيئة الإشراف على الوقف :

مع توضيح الواقف شروطه تطرح الهيئة التي تتولى الإشراف من مختلف الجوانب. وبناء على ذلك أكد الفقهاء الأوائل على أن القضاة هم وحدهم المخولين بالتصرف في الأملاك الوقفية ، ولا يجوز لأي جهة التدخل في ذلك بما السلطان وأعوانه (15). وقد ظل الأمر كذلك إلى أن حلت الدولة الحديثة بمؤسساتها في الفضاء العربي الإسلامي ، فكان أن أعيد النظر في الموروث الفقهي الوقفي ، فأصبحت الأوقاف تحت إشراف هيئات حكومية مثل وزارات الشؤون الدينية والأوقاف .

-إعتبار الوقف شخصية اعتبارية :

يجمع الفقهاء على إختلاف مذاهبهم أن متى توفرت شروط الوقف من حيث أهلية الواقف والموقوف والمنافع المرجو تحقيقها منه وفق الضوابط الشرعية، فإنه يصبح لهذا الوقف أهلية أو ذمة مستقلتين بالمعنى الحكمي أو الإعتباري أو المعنوي بمثل الشركة الإقتصادية أو هيئة حكومية أو جهة أو مؤسسة خيرية (16). وما يميزه هنا عن باقي المؤسسات الخيرية أن

مؤسسته تنشأ مع إرادة الواقف وللقضاء السلطة في النظر في شرعية الوقف من دون ترخيص من الدولة

ومن خلال قرائتنا للأسس الوقفية يتضح أن نظام الوقف يتصف بالتلقائية واللامركزية والإستقلالية في القرارات، تمكن الواقفين من إنشاء مؤسسات خيرية تشمل مجالات مختلفة. كما تبقى المؤسسة الوقفية تحكم هذه الأسس محمية من الإعتداء عليها في كل طامع فيها بما فيها احتمال تدخل السلطات الحاكمة في عملها، أو حتى الإستيلاء وتوظيفها لخدمة أهدافها و توطيد نفوذها، وبخاصة في فترات الإضطراب السياسي وإنتشار الفساد وإختلال الأمن⁽¹⁷⁾

ثانيا : التنمية كمفهوم متعدد الأبعاد والمجالات

كل دارس لقضايا التنمية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، سيقف على حقيقة جوهرية وهي أن التنمية كمفهوم محوري تتناوله عدة علوم، قد عرف تطورات مستمرة، استجابة لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسات حقيقية لتراكم خبرات دولية عبر الزمن في هذا المجال⁽¹⁸⁾

التنمية باعتبارها نمو اقتصاديا

طرحت التنمية بالمفرد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية الستينيات من القرن العشرين وإقتضت تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة بالإعتماد على التصنيع كأساس للتراكم الرأسمالي وزيادة الناتج المحلي الخام. كما شكلت المساعدات الخارجية وإرتفاع الصادرات مؤشرا إضافيا يكشف على نجاح التنمية في بلدا⁽¹⁹⁾

التنمية مفهوم شمولي:

مع نهاية السبعينيات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين أخذ مفهوم التنمية طابعا شموليا بحيث لم يعد يقتصر على الجانب الإقتصادي، بل إنصب الإهتمام بالجانب الإجتماعي مثل الفقر والبطالة، والجانب الثقافي مثل الامية مما أعطى للتنمية مفهوما متكاملتا تتداخل فيه كل الجوانب. تستعمل عدة مؤشرات لقياس مدى التطور في التنمية الشاملة ومنها دليل التنمية البشرية**

التنمية المستدامة le développement durable

لا شك أن مساعي الإنسان لإحداث تنمية شاملة ومتكاملة بعد الحرب العالمية الثانية و التي تضاعفت في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، قد رافقها إرتفاع في معدلات النمو الإقتصادي و معدلات المداخيل الفردية ومحاربة البطالة والتقليل من مظاهر الفقر والهشاشة، غير أنه ومنذ منتصف ثمانينات القرن العشرين بدأ المجتمع العالمي يعي اثار التنمية المتسارعة

السلبية على البيئة من خلال تلوث الوسط الطبيعي، وتراجع الغطاء النباتي، وما ترتب عنه من تهديد للتنوع البيئي مما خلق مشكلات بيئية خطيرة، جعل العديد من خبراء البيئة يندرون من إمكانية إحضرار لكوكب الارض⁽²⁰⁾. وهكذا أصبح النموذج التنموي الكلاسيكي لما بعد الحرب محل إنتقادات واسعة من طرف المجموعة الدولية. فكان لا بد من إيجاد نموذج تنموي بديل لا يكون خلاقا لمشكلات بيئية واجتماعية، وأصبح يعرف بالتنمية المستدامة

ظهر هذا المفهوم لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية سنة 1987، ويعرف بتقرير لجنة بروتلاند Commission Brundtland. جاء في هذا التقرير أن التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"⁽²¹⁾

وعلى هذا الأساس يجب أن تأخذ التنمية المستدامة بعين الإعتبار محاربة الفقر والبيئة لا تحسين الإنتاج فقط. وبذلك تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق ثلاث أهداف وهي: الفعالية الاقتصادية، عدالة اجتماعية، احترام بيئي. وعلى هذا الأساس، فإنها مطالبة بالحفاظ على متطلبات الساكنة و الموارد الطبيعية من خلال الإنشغال بالميادين التالية⁽²²⁾:

-إدارة عادلة للمجتمع : تلبية الحاجيات المحلية، الحصول على العمل، الخدمات، البنيات التحتية السكن، التربية، الصحة، الأمن، تنظيم إجتماعي وسياسي
-تسيير فعال للتراث العمراني الموجود. تراث ثقافي غير المنقول والطبيعي
-تسيير إقتصادي للطاقة : إقتصاد للطاقات غير متجددة، إستعمال مصادر نقية: الريحية الشمسية، الباطنية، الحرارية والحيوية
-تسيير الماء : إقتصاد الماء، إعادة الإستعمال، محاربة التلوث
-تسيير الفضاءات الخضراء المفتوحة : التنوع البيئي، أحزمة خضراء، تهيئة الفضاءات العمومية.

-السيطرة على الفضلات : قنوات الصرف الصحي، إعادة الإستعمال، إسترجاع...الخ
-الوقاية والحماية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية
وهكذا أصبحت التنمية والبيئة وجهان لعملة واحدة للتنمية المستدامة، بل تشكلان إحدى إستراتيجيات الحوكمة البيئية Gouvernance environnementale بعناصرها الثلاث:
-الإدارة الحكومية: وضع قوانين ولوائح ومعايير وتوفير رؤوس الأموال لتنفيذ البرامج الخاصة بالبيئة

-القطاع الخاص: التدخل في الإستثمار في البيئة

-المجتمع المدني : التفاعل الإيجابي مع توجهات الحكومة بالتدعيم المادي المالي والإستشارة

المحور الثاني : إحياء نظام دور الوقف في التنمية المستدامة في الجزائر المعاصرة

اولا : إطلالة تاريخية لدور الوقف في التنمية المستدامة

على الرغم من ان التنمية المستدامة كمفهوم لم يكن سائدا في المجتمعات العربية الاسلامية فانها كواقع قد تجسدت من خلال مؤسسة الوقف .فمنذ تاسيس الدولة الاسلامية الراشدة ساهمت هذه المؤسسة عبر الوقفين في مختلف مجالات البر بانشاء مؤسسات المنافع العامة وتمويل الكثير من النشاطات الخيرية والمؤسسات والمشروعات ، تحركها في ذلك الصدقة الجارية والبحث عن الثواب في الآخرة . ونتيجة لذلك ، فقد جاءت نتائج (الوقف) خيرة في المجالات الاقتصادية الإجتماعية الثقافية والسياسية شملت حتى غير المسلمين ، وليس من باب المبالغة ان اكدنا على أن مؤسسة الوقف الإسلامي لاتضاهيها أي مؤسسة أخرى في الماضي *** من حيث خدمتها للصالح العام ،وقد كانت أداة فعالة للتكافل الإجتماعي . وهكذا ساهم الوقف الإسلامي في بناء المساجد ودور العلم من مدارس وجامعات ومكتبات و مشافي وصيديات للعلاج والحصول على الادوية مجانا . " وشيدت في المدن وحولها قلاع وحصون لتوفير الأمن ،وخوانق و تكاياورباطات وملجأ لإيواء من لأمأوى لهم وإطعامهم وكسوتهم وعلاجهم وتعليم من هو في سن التعليم منهم "(23). كما شيدت في الحواضر والبادي والقرى بنى تحتية مثل دور إستقبال الغرباء وعابري السبيل والمسافرين، ومهدت الطرق وأقيمت الجسور ،وبنيت أسبله مياه الشرب للساكنة وحتى للدواب .كما خصصت وقفيات لتلبية الحاجيات الأساسية للفقراء والأيتام والعجزة والمعاقين من مأكّل وملبس وأدوية خاصة في المناسبات مثل الأعياد(24). إضافة إلى تزويد الصائمين بغذاء الفطور والسحور وتقديم المؤونة لحجاج بيت الله وتجهيز الجيوش للحروب بتزويدهم بالسلح والمؤون وخيول الجهاد ومصاريف وأعلافها. وقد توسع الوقف الى الأواني التي تنكسر بأيادي الخادومات حتى لا تعاقبن.

ثانيا : نحو إحياء دور الوقف في التنمية المستدامة

1 – الوقف كدعامة أساسية لنفقات الدولة الحديثة

عندما نتامل في نظام الوقف والغاية منه كصدقة جارية وكآلية للإنفاق الفردي أو العائلي في أعمال البر المختلفة بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع ، فإننا سنلاحظ أنه يتقاطع مع الإهتمامات نفسها للدولة الحاضنة لهذا المجتمع ،من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية

المتاحة لإحداث تنمية إقتصادية⁽²⁵⁾. ومن هنا يتأكد دور الوقف الإسلامي في التخفيف من أعباء الدولة حيال المجتمع الجزائري بتوفير مختلف الخدمات أمام التزايد السريع للسكان، ونقص الموارد المالية الكافية لتغطية النفقات العمومية إثر التراجع المستمر للجباية البترولية مع تراجع أسعار البترول في السوق الدولية

جدول رقم (1): تطور الجباية البترولية في الجزائر. الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجباية البترولية	2905	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	3..2373	17811	2372.5

المصدر : بنك الجزائر ، التقرير 2017 : التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، جويلية 2018، ص144

كما أن إحتياطي الصرف الجزائري تراجع اليا مع هذا الإنهيار من 193.26 مليار دولار سنة 2014 الى 88.11 مليار دولار في جويلية 2018 بعد إضطراب السلطات العمومية إلى تمويل ميزانيته التشغيل والتجهيز من صندوق ضبط الإيرادات⁽²⁶⁾. وهذا ما جعل الجزائر تواجه في نهاية المطاف أزمة حقيقية على المدى القريب او المتوسط على اقل تقدير⁽²⁷⁾.

الجدول رقم(2): تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي بين 2010 و2016، الوحدة: دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	4460	4580	5140	5480	5470	4820	4270

المصدر: البنك الدولي يطلع عليه على

الموقع - <http://databank.aldawli.org/data/data/reports.aspx?source.28 country>:

DZA بتاريخ 02/08/2017

إن اندماج الوقف في حركة التنمية الدولالية في الجزائر يعكس قيام مجال مشترك بين المجتمع والدولة على محور العلاقة التي تربطهما⁽²⁸⁾. فالمجتمع ،ومن من خلال الوقف يوفر مؤسسات

أهلية تملك المال الحلال، وتتمتع بالاستقلال الإداري وتنوع في النشاطات سواء في المجال العباداتي، أو الخدماتي. أما الدولة فتشارك المجتمع في مثل هذه النشاطات مع توفير أموالا توظف في قطاعات إستراتيجية مع ضرورة تدعيم المؤسسة الوقفية ومراقبتها بشكل تأشيرى Indicative

وعلى أساس أن نظام الوقف و مؤسساته تنشأ من مبادرات مجتمعية وتعتمد في تجسيد مشاريعها الخيرية على التمويل الذاتي ، وتتمتع باستقلالية إدارية ، فإنه يصبح أحد الصيغ التي ينشط من خلالها المجتمع المدني بعد اليوم ضمن المكونات الثلاث للحكم الراشد La Bonne Gouvernance. فمن جهة يشكل المجتمع المدني سلطة مضادة Contre-pouvoir يحد من سيطرة الدولة وتسلطها على المجتمع ، ومن جهة أخرى يشارك الدولة في تجسيد برنامج التنمية المستدامة نظرا للمشاكل والأزمات التي تواجهها الفئات المجتمعية**** كالبطالة وما يترتب عنها من تدني للقدرة الشرائية ، ضعف وغياب الخدمات (التمدرس ، الطبابة ، النقل ، الترفيه) وضعف البنية التحتية كالطرق والجسور ومياه الشرب وقنوات الصرف الصحي والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والبيئة مثل التلوث . إضافة إلى ذلك تنامي عدد الفئات الهشة مثل المطلقات والأرامل وذوي الحاجيات الخاصة من الذين لا يتوفرون على مداخيل تلي حاجياتهم . وهكذا تتحقق فائدة مشتركة لكل من المجتمع والدولة معا.

الجدول رقم (3) تطور معدل حجم استهلاك العائلات الجزائرية

2018 الثلاثي الثاني	2019 الثلاثي الثاني
2,4%	1,6%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر 2019

2 مجالات مساهمة مؤسسة الوقف في التنمية المستدامة في الجزائر:

مكافحة البطالة : تشكل البطالة إحدى المشاكل الإجتماعية التي تعاني منها كل الفئات الإجتماعية وخاصة خريجي الجامعات ، او ممثل عائلة مسرح من عمله إثر تطبيق التصحيح الهيكلي للمؤسسات في منتصف التسعينيات بتوجيه من صندوق النقد الدولي⁽²⁹⁾. وبذلك يمكن للريوع الوقفية أن تساهم في خلق مناصب شغل في مختلف القطاعات سواء بالتمويل المباشر لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أو الدخول في شراكة معها، أو تمويل الصيغ المستحدثة

من طرف السلطات العمومية مثل مشاريع دعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وأدعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض. وهكذا تتمكن فئات فقيرة من المجتمع من إقامة مشاريع تضمن لها مداخيل وتساهم في التنمية⁽³⁰⁾

توسيع البنية التحتية: تعتبر البنية التحتية المرتكز الداعم للنشاطات الإنتاجية والخدمية. ولذلك من الممكن وضع صندوق ممول من الربوع الوقفية في تطوير فروع البنية التحتية مثل الطرقات والمسالك، وبناء الجسور ومحطات الطاقة والتموين بالغاز الطبيعي والكهرباء، وحفر الابار لتموين أفراد المجتمع بالمياه الصالحة للشرب سواء الأحياء والمساجد أو المارة والغرباء وعابري السبيل بوضع أسبلة عمومية. وثواب هذا العمل عظيم. فقد روي عن مسعد بن عباد رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله أي الصدقة أفضل فقال " سقي الماء"⁽³¹⁾. كما تشكل قنوات الصرف الصحي من حيث الإنجاز والصيانة مجال آخر للتمويل الوقفي

المساهمة في التنمية الاجتماعية :

يمكن تخصيص أموال الوقف في تقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة الى الفئات الضعيفة الدخل أو التي هي بدون دخل مثل البطالين واليتامى والأرامل والمطلقات وذوي العاهاتن، أو أسر ممن يكون معيها مسجوناً أو مهملاً. و سيكون ذلك بمثابة إعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع وتخفيف الفجوة بين الطبقات. ومثل هذه الوقفية ستمكن هذه الفئات من الحصول على المواد الاستهلاكية الضرورية والإنفاق على الأبناء المتدربين والمقبلين على الزواج ودفع تكاليف العلاج من فحوصات وعمليات جراحية وتحاليل مخبرية، ولنا في تجارب السلف عبرة. فقد تحدث المؤرخون والرحالة عن مستشفى جعله ابن قلاوون-أحد أمراء المماليك بمصر- لعلاج مرضى المسلمين، وقد ذكره ابن بطوطة معجبا به حيث أعد فيه من الأدوية والمرافق الخدمية ما لا يحصى⁽³²⁾. إضافة إلى ذلك بناء ديار العجزة والدين هم بدون مأوى من المشردين. وهكذا يتجسد التضامن ويسود الاستقرار والأمن

أحداث ديناميكية إقتصادية :

تساهم ربوع الوقف في إنعاش الحياة الإقتصادية في المجالات المختلفة الإنتاجية والخدمية بشكل مباشر أو غير مباشر. فالمساهمة في إرساء بنية تحتية -كما سبق ذكره- يحفز المستثمرين المهنيين والأجانب على توظيف أموالهم في مشاريع مختلفة. كما أن تقديم قروض وفق الشرع

الإسلامي، أي بدون فوائد ربوية⁽³³⁾ للمؤسسات الإقتصادية الناشئة والتي تواجه أزمات يسهم في توسيع قاعدة النشاط الإقتصادي وتنوعه . و من خلال الإعانات المالية التي توزع على الطبقات الفقيرة عبر الوقفيات لتلبية حاجياتهم المتنامية باستمرار. وهذا ما يحفز الطلب على الإستهلاك. و النتيجة هي إنعاش الحركة التجارية وتدوير رأس المال⁽³⁴⁾، وتحفيز المؤسسات على توسيع القواعد الإنتاجية ورفع الناتج المحلي . باختصار إحداث ديناميكية إقتصادية في البلاد

تثمين التراث الثقافي كثروة مستدامة

يشكل التراث بشكليه المادي و اللامادي واحدا من القطاعات التي أصبحت خلاقة للثروة و العمالة باستقطاب السياح المحليين و الأجانب و ما يترتب عنه من إنتعاش للنشاطات الإقتصادية و الخدمة المتنوعة . و لذلك يصبح الإستثمار في هذا القطاع إحدى إهتمامات الواقفين إنطلاقا من مبدأ الصدقة الجارية . فيمكن توجيه عائدات الوقف نحو ترميم المعالم الأثرية و تمويل القائمين عليها⁽³⁵⁾ مثل أحياء المدن العتيقة⁽³⁶⁾ و الأزقة و الجسور و الحصون و السواقي و الثكنات و القلع و البناءات الإدارية و الحكومية التي شيدتها الدول التي تأسست على أرض الجزائر ، و خضعت لها عبر التاريخ . و بموجب ذلك تشارك أموال الوقف الهيئات الرسمية مثل وزارة الثقافة في تثمين التراث الثقافي Patrimoine culturel، وجعله ثروة مستدامة تساهم في رفع الدخل القومي. وبالتالي تدعيم السياحة الثقافية و ما يترتب عنها من تعظيم المداخل و فتح مناصب شغل

المساهمة في الحفاظ على البيئة و تثمينها:

تشكل البيئة مرتكزا أساسيا في التنمية المستدامة . و لذلك يصبح الحفاظ عليها بغية الإستفادة منها واجب كل من السلطات العمومية و جمعيات المجتمع المدني . و على هذا الأساس يمكن إستغلال ربوع الوقف في تمويل الأشغال الغابية مثل عمليات التشجير و التقليم و شق الخطوط ضد الحرائق و تمويل فرق موسمية لإخمادها و أبراج المراقبة و المسالك و أعمال الصيانة . كما يمكن إستغلال أموال الوقف في تدعيم المتنزهات الغابية Forêts récréatives بمختلف تجهيزاتها و مواردها البشرية. ولما كانت الثروة الغابية فضاء حيويا حاضنا للحيوانات و الطيور المختلفة ، فإن للأموال الوقفية أثر في حمايتها بتمويل المعالجة البيطرية و بناء سدود لتوفير المياه لإرواء عطشها

ولأن التنمية متعددة الأبعاد لا يمكنها النجاح مع الإستمرارية في هدر البيئة ، و يأتي في مقدمتها التلوث⁽³⁷⁾ . و على هذا الأساس يمكن أن تستغل أموال الوقف في مكافحة كل أشكال التلوث

مثل تدعيم فرق ماليا لجمع النفايات من الغابات و الأودية، و بناءالمفرغات العمومية وفق معايير تقنية معاصرةو تدعيم حملات تنظيف المحيط ،و إنشاء محطات تطهير مياه الصرف الصحي المتدفقة في الأنهارلما لها من آثارسوسيوإقتصادية كالقضاء على التدفقات المباشرة لمياه الصرف الصحي في السدود ، محاربة الأمراض المتنقلة ، إمكانية إعادة إستعمال المياه المعالجة وخلق إطار معيشي مريح ⁽³⁸⁾ .

خاتمة

أصبح إحياء دور الوقف من الحلول الحتمية في إحداث تنمية مستدامة في الجزائر كغيرها من بلدان الدول العربية الإسلامية بإرادة السلطات العمومية و المجتمع المدني بحكم أن التنمية بأبعادها الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية أصبحت المجال المشترك في علاقتهما معا. و تطبيقا للوقف في الراهن العربي الإسلامي تحتم أقلمة الصيغ الوقفية القديمة لكي تتماشى والمشكلات والأزمات القديمة المتجددة التي تعيشها المجتمعات العربية الإسلامية المعاصرة . وعلى هذا الأساس وإجابة على الفرضيتين اللتين إنطلقنا من هما، فإننا نؤكد على تحقق الأولى ذلك أن الوقف كأحد أشكال التكافل الإجتماعي داخل المجتمع الإسلامي قد مكن تفعيله في الماضي من الحفاظ على وحدة هذا المجتمع وتنميته .كما تشكلت به إرهابات لإنطلاقة تنمية حديثة.يتوافق هذا الواقع مع تحقق نسبي للفرضية الثانية،وأساس ذلك أنه وعلى الرغم من إطلاق برامج وقفية في مجال التنمية المستدامة بالجزائر، إلا أنها لاتزال دون المستوى المطلوب نتيجة غياب تعاون وتوافق دائم وفعال بين منظمات المجتمع المدني والسلطات العمومية .كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج و تتخلص فيما يأتي :

- الوقف الإسلامي من الآليات التي تساهم في النفع العام والثواب في الآخرة
- ساهمت الأوقاف في بناء حضارة إسلامية متكاملة
- صيغ الوقف دعامة أساسية للتنمية المستدامة في الجزائر بشتى أبعادها
- يشكل الوقف مجالا مشتركا بين المجتمع والدولة
- إنخراط مؤسسة الوقف في التنمية المستدامة دلالة على تعبير عن مقاصد الشريعة الإسلامية وهي الجمع بين العبادة وخدمة الصالح العام .

وفي ضوء تحليلنا لمشكلة الدراسة و نتائجها نقترح التوصيات التالية

- التأكيد على فعالية نظام الأوقاف لحل أزمت المجتمعات العربية الإسلامية قديما وحديثا، ومنها التنمية المستدامة
- ضرورة تفعيل آليات الوقف في حل القضايا التي تطرح في المجتمعات المعاصرة
- تعميق البحث في الأوقاف في المؤسسات العلمية المختصة
- إشراك الباحثين المهتمين بمجال التنمية من منظور إسلامي في بلورة مشاريع وخطط كحل لمشاكل التنمية المستدامة

المراجع والهوامش:

- 1-Séminaire Economie islamique et waqf-habous:De la théorie aux pratiques,Nov 2013-Juin 2014,Bulletin électronique de l'institut d'études de l'islam et des sociétés du monde musulman,Paris,2015.
- 2- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 223.
- * ينطبق هذا الأمر أيضا على الدول التي إنتهجت الليبرالية الإقتصادية مثل دول الخليج حيث يشكل النفط المصدر الأساسي للحصول على الموارد المالية الأجنبية و الدخل القومي .
- 4-Voir Anna Bozzo et Pierre Jean Linzard,les sociétés civiles dans le monde musulman,Collection TAP/ Islam et société,La découverte,Paris,2011,pages480.
- 4- أنظر كل من : ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر بدون تاريخ ، ج ص359 وإبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة 1989 ج 2، ص1051.
- 5- محمد عبد الرحمان المغربي ، مواهب الجليل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1978، ط 2، ج 6، ص18.
- 6- محمد عمارة ، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص 627.
- 7- محمد قدري، قانون العدل والأنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف، ط4، المطبعة الاميرية القاهرة، 1909، ص3.
- 8- إبراهيم البيومي غانم، نحو إحياء دور الوقف في التنمية المستقلة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 135، سبتمبر 1998، ص 99 .
- 9- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 92 .
- 10- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 267.
- 11- حديث صحيح رواه مسلم نقلا عن إبراهيم البيومي غانم، مرجع سابق، ص100.
- 12- صحيح البخاري، ج 2، ص70.
- 13- إبراهيم البيومي غانم، مرجع سابق، ص101.

- 14- محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الاسلامية، الشركة التونسية، تونس 1978، ص206.
- 15- أبو الحسن الماوردي، أدب القاضي، تحقيق محسن هلال السرحان، رئاسة ديوان الاوقاف، ص220.
- 16- إبراهيم البيومي غانم، نحو إحياء دور الوقف، مرجع سابق، ص106.
- 17- خالد العربي، العلم الإسلامي أسس الحضارة الحديثة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ط1، الإسكندرية، 2015، ص7.
- 18- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2014، ص19.
- 19- المرجع نفسه، ص20.
- ** - وضعه برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1990، يجمع بين ثلاث معطيات، المستوى الصحي، المستوى التعليمي، والدخل الفردي بالدولار. يعبر عنه بالدليل، ويتراوح بين 0 و 1، كلما إقترب الدليل ب 1 كلما كانت التنمية البشرية عالية. وبالعكس كلما إقترب من 0 تصبح متدنية.
- 20- ساحي علي الشامي، كوكينا يحتضر، فهل من التربية علاجه؟ دراسات عربية، العدد 8، السنة 26 بيروت، بيروت جوان/ جويلية 1990، ص ص 60-66.
- 21- Rapport de la commission mondiale sur l'environnement et le developpement 1987, les editions du fleur, 2001, p1.
- 22- Said AichabouYounsi, Des villes nouvelles métropolitaines durables comme nouvelles logiques de construction de l'espace métropolitain in Aménagement urbain et développement durable, ouvrcoll sous la direction de AmmaraBekkouche, CRASC, Oran, 2012, p66.
- *** - لا ينبغي ان نهمل تجارب ماضية مماثلة في بلاد اخرى غير اسلامية. وتجلت في مساهمة الوقف الكنيسي المسيحي في الأعمال الخيرية بعد إنهيار الإمبراطورية الرومانية سنة 476م. و إلى تناميها في أوروبا إبان العصور الوسطى من خلال إنشاء مؤسسات موجة للنفع العام خدمة للمصلحة العامة. و للمزيد أنظر: منذر قحف، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، ط2، دمشق 2006، ص62.
- 23- إبراهيم البيومي غانم، نحو إحياء دور الوقف في التنمية المستقلة، مرجع سابق، ص97.
- 24- محمود حمدي زقزوق، تأملات في أزمة الفكر الاسلامي. نظرة نقدية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 القاهرة، 2017، ص109.
- 25- Voir Amina Mernache, Le Statut et Le role de l'Etat algérien dans l'économie: rupture et continuité, thèse de Doctorat soutenue le 20 avril 2017 sous la direction de Nicolas Ligneul, université Paris-Est Créteil Val De Marne, 369 pages.
- 26- جريدة الخبر، الخميس 30 اوت 2018.
- 27- عبد الرحمن عية، جريدة الخبر، الاحد 09 جوان 2019.
- 28- حسين عبدالمطلب الأسرج، تفعيل دور الوقف الإسلامي في تنمية الموارد البشرية في الدول العربية. يطلع عليه على الموقع: <https://mpra.ubum-munchen.de/74122/> MPRA Paper N°71122 POSTED le 29/9/2016

- ****- تؤكد كثير من التقارير الوزارية ووسائل الإعلام المختلفة على تفاقم المشاكل الاجتماعية والإقتصادية والبيئية في المدن والأرياف الجزائرية في أعدادها اليومية.
- 29- محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع التنموية (المفاهيم والقضايا)، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص62
- 30- فارس مسدور، الوقف والزكاة ودورهما في دعم الإستثمار ومكافحة البطالة، المكتبة الجزائرية الشاملة، 25 اوت 2017 .
- 31- حديث رواه ابن ماجة في سنن ابن ماجة.
- 32- عبد الرحمان بن عبد العزيز الجريوي، أثر الوقف في التنمية المستدامة، مداخلة في الملتقى الدولي، مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، يومي 3 و4 ديسمبر 2012.
- 33- ضياء عبد المجيد، موسوعة الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الأسكندرية، 2015، ص 357-360.
- 34-François Morin, L'économie politique du 21è siècle, de la valeur-capital à la valeur-travail, Lux Editeur, Québec, 2017, p21.
- 35- محمد ياسر الخواجة، دور الوقف الإسلامي في التنمية المستدامة، مؤمنون بالحدود للدراسات والأبحاث، 28 مارس 2016، ص 8-10. يطلع على الموقع www.mominoun.com:
- 36-Dominique Lorrain, Gouverner la grande ville, réseaux et institutions in « Métropoles en Méditerranée », ouvrcoll sous la direction de Dominique Lorrain, Sciences Po Les Presses, Paris, 2017, p9.
- 37-Tom Tienberg et Lynne, Economie de l'environnement et développement durable, 6^e Edition Nouveaux, Paris, 2013, p264.
- 38-Yvette Veyret, Richard Laganier Helga, Jane Scarwell, L'environnement, Concepts, Enjeux et territoires, Collection CURSUS, Ed Armand Colin, France, Aout 2017, p133.